أكد أن إستراتيجية النمو المستدام تتطلب تسريع تنمية القطاع الخاص

البنك الدولي: ضعف الحوكمة والقطاع العام يمثل عائقاً أساسياً لتحقيق التنمية وأهداف النمو في اليمن

■ ،،كتب/ محمد راجح

دعا البنك الدولي إلى أهمية إجراء المزيد من الإصلاحات اللازمة في اليمن لتحسين نظام الإدارة المالية العامة لدعم النمو واستيعاب الموارد المتاحة بشكل أكثر فاعلية، بالإضافة إلى تطبيق القوانين الضريبية وتعزيز الجهات الايرادية ومصلحة الجمارك بشكل كبير وشفافية تنفيذ الميزانية دون تدخلات اجتهادية وإقامة آليات فعالة للرقابة الداخلية تعتبر جوانب رئيسية ينبغي التركيز عليها خلال الفترة القادمة.

وعلى الرغم من تحسن آليات وأساليب الشراء والتعاقد لكنها بحسب خبراء البنك الدولي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام كون الفساد لايزال مستشرياً بصورة كبيرة.

ويؤكد التقرير أن ضعف الحوكمة والقطاع العام يمثل عائقاً أساسياً بالنسبة لليمن لتحقيق التنمية واهداف النمو.

ويرى ثمة حاجة إلى اصلاح شامل لنظام الحكم لتمكين الخدمة المدنية في اليمن من اداء المهام الرئيسية وتقديم الخدمات على نحو فعال، ويتطلب ذلك تعزيز المؤسسات الرئيسية في القطاع العام وكذا السياسات والاجراءات والقدرات على المستوى المحلي والمحافظة على المستوى المركزي مع العمل على اتخاذ خطوات عملية نحو تحسين تقديم الخدمات وضمان مزيد من المشاركة والسماع لصوت المواطنين المعنيين في الحكم المحلي.

ويعتبر استعادة وتسريع النمو الاقتصادي في اليمن امرا اساسيا على المدى القصير ويمثل شرطاً لتحقيق التنمية البشرية على المدى الطويل.

ويشير خبراء إلى أن اليمن تحتاج للتغلب على سجل النمو البطيء بنسبة ٤٪ الذي ظلت تحرزه خلال العقد الماضي وذلك لتلبية الطلب على العمالة المربحة خاصة في اوساط الشباب وكذا لمعالجة مستويات الفقر العالية.

ويرى البنك الدولي أن خلق فرص عمل وزيادة الدخل المعيشي لليمنيين العاطلين يعتبر امراً اساسيا خلال الفترة الانتقالية والفترة التي تليها، حيث ينبغي أن تركز الاصلاحات على التدابير التي من شأنها خلق فرص اقتصادية وتعزز القدرة على المنافسة وتسهل الاستثمارات المربحة.

ويشير إلى أن الإنهاء التدريجي لسياسة الدعم غير المستهدف لقطاع الطاقة سوف يساعد على القضاء على الانحرافات الاقتصادية المتغلغلة والتي تعيق النمو وتحرر الموارد العامة لاستثمارها بصورة مثمرة في المشاريع العامة.

ويشدد على أن السريع يتطلب بعض الوقت للتخطيط وتحقيق النتائج لكن ينبغي بموازاة ذلك أن تكون الاصلاحات المطلوبة اكثر سهولة لتنفيذها من خلال توفير موارد كبيرة والدعم على المدى القصير.

ويؤكد تقرير حديث للبنك الدولي أن استراتيجية النمو المستدام في اليمن تتطلب تسريع تنمية القطاع الخاص.

ويوضح البنك أن ذلك يمكن أن يتم من خلال تحسين مناخ الاعمال التجارية والاستثمار ومراجعة الأطر التنظيمية وغيرها من الوسائل وخاصة فيما يتعلق بالخدمات.

ويرى ضرورة تنفيذ اجراءات سياسية راسخة لجعل القطاع الخاص في اليمن اكثر قدرة على المنافسة واقل اعتماداً على الدولة ومواردها.

وتتطلب الضرورة في المرحلة الراهنة توفير ظروف افضل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية وتحسين ظروف تشغيلها وحصولها على التمويل من شأنه أن يحسن الظروف المعيشية للكثير من المواطنين اليمنيين.

ويضيف التقرير: يجب على الحكومة أن تدرس بشكل دقيق امكانية اقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في الاستثمارات الكبيرة في مجال البنية التحتية العامة.

ويرى البنك الدولي أن موارد اليمن العامة ستبقى محدودة خلال المستقبل المنظور، كما أن قدرات الخدمات الحكومية ستحتاج لوقت اطول كي تتحسن.

وتعد هذه المعوقات مبررات هامة من شأنها أن تدفع نحو تحقيق افضل استفادة ممكنة من القدرة المالية والفنية للقطاع العام.

دراسة استكشافية للمعادن والصخور الصناعية بالحديدة

■ ،،صنعاء/سبأ

نفذت هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية دراسة استكشافية للمعادن والصخور الصناعية والإنشائية في مديرية برع بمحافظة الحديدة خلال العام الماضي ٢٠١١م.

وأوضح تقرير صادر عن الهيئة أن الدراسة غطت عددا من مواقع الخامات الصناعية (الرخام، معدن الولاستونيت، الجابرو، الصخور الجيرية الدولوميتية).

وتوصلت الدراسة الحقلية إلى اكتشاف ثلاثة مكاشف لتواجد رخام الولاستونيت، والذي يمثل مصدراً لخام الولاستونيت المستخدم في العديد من المجالات الصناعية تشمل البلاستيك والطلاء والمغلفات وألواح العزل الحراري وغيرها، كما توصلت إلى اكتشاف موقع لصخور الجابرو الغنية بالحديد، إضافة إلى موقع للصخور الجيرية الدولوميتية.

وأشار التقرير إلى أنه تم جمع ٢١ عينة ممثلة للظواهر المعدنية والصخرية، وتم إرسالها إلى مختبرات بالسعودية لمعرفة إمكانية استغلال تلك الخامات في الصناعات المختلفة.

تنفيذ ١٨ مشروعاً بتكلفة ٩٨٥ مليون ريال في تعز

■ ،،تعز/سبأ

يبلغ عدد المشاريع المعتمدة حاليا في خطة فرع الوحدة التنفيذية لمشاريع الكهرباء بمحافظة تعز ١٨ مشروعاً موزعة على مختلف مديريات المحافظة بتكلفة ٩٨٥ مليون و٦٧٤ ألف ريال منها مبلغ ٧٦٥ مليونا و١٣٤ ألف ريال قيمة مواد شبكة ومبلغ و٢٢٠ مليوناً، و٥٤٠ ألف ريال أجور تنفيذ المشاريع.

وأوضح مدير فرع الوحدة التنفيذية لمشاريع الكهرباء بمحافظة تعز المهندس محي الدين عبد الله سيف لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن ١٤ مشروعا ينفذها فرع الوحدة بالمحافظة في كل من مديريات الاحكوم وقدس والزبيرة والنجادة والمقاطرة الغربية والعدنية والتباشعة وسامع وخدير كمرحلة أولى والمرحلة الثانية والزيلعي والرازي ومناوة ودبع الداخل وبني شيبه الغرب والتعزية وجبل حبشي وبني حمادى والقرى المجاورة والضباب.

وأضاف إنه بدأ خلال الأعوام الماضية تنفيذ ٤ مشاريع ومن ثم اسند استكمال العمل فيها إلى مقاولين عبر الهيئة العامة لكهرباء الريف وهذه المشاريع هي مشروع كهرباء الاعروق والاعبوس وخدير البدو ومخلاف أعلا وهجده ومقبنه.

وأشار إلى أن فرع الوحدة التنفيذية بتعز قام خلال الفترة من يوليو٢٠١٠م إلى أغسطس ٢٠١٢م بتنفيذ الأعمال في المشاريع التي تنفذ ذاتيا عبر الفرع، وهي تنفيذ شبكة الضغط العالي بأسلاك هوائية مختلفة المقاطع بطول إجمالي(٩٥,٢ كم)، كما تم تنفيذ شبكة الضغط المنخفض بكابلات جداريه مختلفة المقاطع بطول إجمالي(٨٦٤ كم)، وتركيب محولات توزيع مختلفة الطور والقدرات عدد(١٧٨ محول) ، كما تم توصيل التيار الكهربائي إلى (٤٢,٤٥١ منزلاً ومحلاً تجارياً) في (٤٥٤ قرية) في مختلف مديريات المحافظة.

من ناحية ثانية أوضح المهندس المقيم بالفرع عادل محمد سيف انه يجري العمل حاليا بمشروع كهرباء سامع وذلك بتنفيذ الشبكة في قرى (شريع وقرى(بني احمد) وقرية (الخضراء)، وكذلك في مشروع مناوة في قرى (العشاري والاقيوس)، لافتاً إلى انه تم إعداد خطة عمل لاستكمال باقي الأعمال في مشاريع الفرع، وذلك للربع الرابع من العام الحالي ٢٠١٢م.

دورة تدريبية للقيادات النقابية

اختتام المرحلة الثالثة من مشروع المساعدات النقدية للطلاب بتعز

■ ،،تعز/سبأ

تبدأ اليوم السبت بتعز دورة تدريبية في مجال تعزيز قدرات القيادات النقابية في القطاعين العام والخاص ينظمها فرع الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن بالمحافظة بالتعاون مع النقابة العامة للخدمات الإدارية وبدعم من منظمة فريدريتش الالمانية.

وتهدف الدورة على مدى ثلاثة أيام إلى إكساب ٤٥ مشاركاً ومشاركة المعارف والمهارات في القيادة النقابية في مجالات التشريعات النقابية والعمالية والحقوق والحريات والمفاوضات الجماعية والفردية والتأمينات.

ومن جهة أخرى تختتم اليوم بمديرية القاهرة بتعز المرحلة الثالثة من مشروع المساعدات النقدية المشروطة التي تستهدف تقديم مبالغ مالية لـ سبعة الاف و٦٥٦ طالباً وطالبة من أبناء الأسر المستفيدة من الضمان الاجتماعي المسجلين بصندوق الرعاية الاجتماعية بمديريات المخا ومقبنة ومناوة والقاهرة للعام الدراسي الحالي.

وينفذ هذه المرحلة التي دشنت في الـ ٢١ من سبتمبر الجاري بمديرية المخا برنامج المساعدات النقدية المشروطة بصندوق الرعاية الاجتماعية بتمويل من المفوضية الأوروبية بالاتحاد الأوروبي بمبلغ خمسة ملايين يورو، وبلغ إجمالي المبالغ التي تم صرفها للمستهدفين من الطلاب والطالبات ٩٦ مليون ريال.

وأكدت مديرة مشروع المساعدات النقدية المشروطة بصندوق الرعاية الاجتماعية بصنعاء رحمة الصوفي أن عملية الصرف تتم بالتعاون مع بنك الأمل وفرع صندوق الرعاية الاجتماعية بالمحافظة من خلال نزول موظفي البنك للمدارس المستهدفة بالمديريات الأربع.

إدارة برامج المساعدات الخارجية في اليمن (٢-٢)

الآلية المقترحة لما بعد مؤتمر الرياض ٢٠١٢م

د.موسى عبدربه علاية*

تُجادل هذه التناولة مشاركة المانحين في وضع السياسات وتصميم المشاريع والبرامج التنموية في اليمن أمر مهم، لكن الأهم من ذلك، هو طبيعة ودرجة هذه المشاركة التي ينبغي أن تُحدد بعوامل مثل الكفاءة ، والمعرفة ، وقدرة المنظمات المانحة على تنفيذ المشاريع الإنمائية على أكمل وجه.. مرحلة ما بعد مؤتمر الرياض ٢٠١٢م ، لابد أن تضع الجهات المانحة في الحسبان، الفكرة القائلة بأن الاهتمام بإدارة التنمية هي أكثر أهمية من حجم الأموال التي ستُخصص لدعم استقرار اليمن.

في هذا الصدد نؤكد أن محور إدارة التنمية الأساسي ينبغي أن يكون الإنسان وبهذا يمكن القول إن عملية اختيار الخبراء والعاملين الذين سيتولون مهمة تخطيط، ورسم وتنفيذ أي نموذج تنموي مستقبلي في اليمن لابد أن تُبنى وفقا لشروط المعرفة بظروف هذا البلد وتعقيداته المحلية لضمان تحقيق فاعلية المساعدات.

العديد من العلماء والباحثين يؤكدون على أهمية المعرفة المحلية في إدارة برامج التنمية، على اعتبار أنها لا تُحدد فقط في العملية التوجيهية، أو الإدارة اليومية لتلك البرامج حول ما هو الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله، بل أيضاً لها أهمية كبرى في تقديم مقترحات أساسية حول ما يجب أن تكون علية القيم أو المبادئ التوجيهية لعملية التنمية برمتها. على اعتبار أن واحدة من أساسيات الإدارة من أجل التنمية هو تطوير وتحسين قيم التنمية و تحويل تلك القيم، وعلى الرغم من أن هناك خلافاً كبيراً حول ماهية قيم التنمية وما يجب تحقيقه على أرض الواقع . هذه المهمة ترتكز أساساً على عاتق مدراء برامج مساعدات التنمية، والذين يفترض أنهم يعملون وكأنهم وكلاء للتغيير الداخلي في الدولة المستلمة للمساعدات، فضلاً عن دورهم في تبسيط الإجراءات وتخفيض تكاليف المعاملات، يجب أن يعملوا على تقديم المقترحات التي تساعد الجهات المانحة والحكومات المستلمة في إنفاق المساعدات بشكل أفضل يتناسب مع احتياجات كل بلد، وأولوياته، وعملياته، وبما يتناسب مع قدراته وظروفه الداخلية.

وعلى صعيد آخر نجد الأسئلة الرئيسية المطروحة في الوقت الراهن أمام المانحين أو شركاء اليمن في التنمية والتي تثير المخاوف، هو ما إذا كان اليمن يمتلك القدرة حالياً على استيعاب المزيد من أموال المساعدات بفاعلية، نتيجة للفساد الداخلي ونقص القدرات. وما يضاعف هذه المخاوف أن اليمن يفتقر إلى المهنيين المتعلمين لإدارة بفاعلية مزيد من البرامج. وعدم استقرار الأوضاع الأمنية؛ فعدم القدرة على ضمان سلامة الغربيين العاملين في مشاريع التنمية يمثل مصدر قلق كبير. ورغم أن هذه المخاوف من الظاهر صحيحة ومنطقية إلا أن ما يزيد مخاوفنا ان قضية تصميم وإدارة المشاريع الإنمائية الهادفة إلى تصحيح المسار التنموي في اليمن تحتاج إلى خبراء ذات معرفة عميقة محلية في اليمن، لكي يتم تصميم مشاريع هادفة ومدروسة ذات منهجية تنطلق من الأولويات والمتطلبات الضرورية والملحة، وهي القضية التي لم تتوفر لدى الجهات المانحة العاملة في اليمن حتى الوقت الراهن.

ولتبديد هذه المخاوف ولتفادي أسوأ السيناريوهات المحتملة، قد نكون أمام واقع يفرض علينا دوراً عربياً فاعلاً في هذا السياق، من خلال الاستعانة بخبرات عربية ومؤسسات استشارية عربية بصورة مدروسة لعدم تحويلها "لتجارة سلبية". بعيداً عن الأبعاد السياسية التي قد تُفسر بما يسمى تعريب القضية اليمنية وغيرها. هنا المقصود فقط تعريب إدارة العملية التنموية في اليمن. فمن المسلّم به، أن الخبراء العرب في مجال إدارة التنمية قد يكونوا أكثر دراية بواقع البيئة والمشاكل المحلية في اليمن بجميع جوانبها السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والإدارية. إن مثل هذا الاتجاه قد لا يخلو من العيوب والثغرات، إلا أننا نتوقع من اعتماده تحقيق مستوى أعلى في فاعلية المساعدات الإنمائية، الموجهة لمساعدة اليمن، لتجاوز ظروفه الراهنة.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة إنشاء وحدة مركزية ، لتخطيط و إدارة و تنسيق الجهود الدولية الجاري التحضير لها، لمساعدة اليمن، ١ اعتماد هذا النهج التنموي كسيناريو مستقبلي لمساعدة اليمن لم يأت جزافاً أو من باب الهواء، بل لأسباب موضوعية عدة، سيتم سرد أهمها في النقاط التالية:-

أولاً: أن السبب الرئيس في عدم فاعلية المشاريع التنموية الخارجية في سياق اليمن خلال المرحلة المنصرمة، كان بسبب سوء تصميم وإدارة تلك المشاريع من قبل الخبراء والعاملين الأجانب في المنظمات والوكالات المانحة، نتيجة لقلة معرفتهم بالمشاكل والتعقيدات المحلية في هذا البلد، وهناك عوامل ذات صلة بالسياسة الداخلية والبيروقراطية داخل المنظمات المانحة نفسها، مما زاد من حدة هذه المشكلة، ولذا فإن الاعتماد على البديل العربي سيبدد هذه المشاكل نظراً لتوفر الدراية في واقع البيئة والمشاكل المحلية في اليمن لدى العديد من الخبراء العرب. على سبيل المثال، القدرة على فهم المجتمعات المحلية ومشاكلهم أمرٌ يتطلب على الأقل التحدث بلغات هذه المجتمعات، وهو الأمر الذي واجه العديد من الخبراء الأجانب في اليمن نتيجة لعدم تحدثهم اللغة العربية وذات ثقافات مختلفة تماماً عن ثقافة المجتمع الذي يحدثون التغيير فيه، ولذا فإن الاعتماد على البديل العربي سيسهل كثيراً هذه المهمة نظرا لتقارب عاملي اللغة والثقافة على الأقل.

ثانيا : اعتماد البديل العربي لإدارة العملية التنموية في اليمن في مرحلة ما بعد مؤتمر الرياض ٢٠١٢م، قد يُسهل عملية تبنّي اللاعبين الرئيسيين في المجتمع، من السياسيين و القيادات الإدارية العليا والقيادات التقليدية، والذين على الأرجح سيكونون إما عامل دعم أو إعاقة لعملية رسم وتنفيذ الخطط والسياسات التنموية المتعلقة ببرامج المساعدات الإنمائية الخارجية. فعملية الإصلاح والتغيير عادةً ما تفرز ما يسمى بصراع المصالح نتيجة لخوف اللاعبين الرئيسين في المجتمع من الخسارة المادية أو المعنوية، والخشية من فقدان السلطة أو المصالح المكتسبة المرتبطة بالوضع الحالي القائم ، وبذلك قد يبدون مقاومة شديدة للتغيير أو قد يعملون على توجيه البرامج القادمة من الخارج بما يخدم الوضع القائم. سيكون من المفيد في هذا السياق تصميم بعض البرامج لتهيئة هؤلاء الأشخاص لتقبل التغيير والتأكيد على عدم فقدانهم مصالحهم، وتطوير معارفهم ومدركاهم لمرحلة ما بعد التغيير. في الحقيقة، إن أي تجاهل لهؤلاء الأشخاص قد لا يخدم العملية التنموية في سياق اليمن، وعليه لابد أن يتم إشراكهم بعد تهيئتهم وفقاً لضوابط محددة في عملية تخطيط ورسم وتنفيذ المشاريع الإنمائية في كل المستويات الحكومية.

ثالثا: يمكن أن نقول انه في حالة الاعتماد على البديل العربي كمرحلة انتقالية في إدارة التنمية سيؤدي إلى إزالة المخاوف الدولية بشأن افتقار اليمن إلى المهنيين المتعلمين لإدارة مزيد من البرامج التنموية بفاعلية. كما أن الاعتماد على الخبرة العربية في هذه المرحلة، سيؤدي إلى إزالة المخاوف الدولية بشأن إرسال خبراء أجانب إلى اليمن بسبب الظروف الأمنية التي يعاني منها البلد في الوقت الراهن ولاسيما إن البديل العربي سيؤدي إلى نقل التجارب العربية الناجعة في مجال إدارة التنمية التي قد تعمل بفاعلية في سياق اليمن، نظراً لتشابه الدول العربية من حيث السمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

اعتماد مثل هذا السيناريو، يجب ألا يُغفل التجربة الماضية لعمل المنظمات المانحة في اليمن بل لابد من دراستها وتحليلها واكتشاف جوانب القوة والضعف، ومن ثم تطوير النموذج التنموي المناسب للأوضاع المحلية في اليمن. والاعتماد على البديل العربي في المرحلة المقبلة سيمثل مرحلة انتقالية في ظل الوضع الراهن في اليمن، وفي الوقت نفسه لابد من إشراك جهات محلية (خاصةً الناجعة منها مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية) بفاعلية في عملية التخطيط والإدارة للمشاريع الإنمائية لتطوير وبناء قدرات اليمن الذاتية في إدارة عملية التنمية.

في الأخير، يمكن التأكيد على أن اعتماد البديل العربي كسيناريو مستقبلي، في إدارة العملية التنموية في اليمن يتطلب التزام صادق من قبل كل الأطراف ذات المصلحة (Stakeholders)سواءً كان ذلك في الجانب اليمني في قبول التغيير كأمر واقعي، أو الجهات التي تساعد اليمن أو تهتم بأمن اليمن واستقراره في ضخ وحشد الموارد اللازمة بصورة مطلقة من دون شروط أو تعقيدات لاعتبارات سياسية واقتصادية وثقافية أو غير ذلك. ما لم فيمكن القول إن الجهود الدولية المستقبلية لمساعدة اليمن قد لا تكون أكثر فاعلية كسابقتها.

*باحث في التنمية الدولية- جامعة لايدن – هولندا وجامعة صنعاء -اليمن

elayahmaa@fsw.leidenuniv.nl

تعز تحتفل باليوم العالمي للسياحة بورشة عمل تحت شعار (السياحة والطاقة محرك التنمية المستدامة)

■ ،،الثورة/أكرم الرعوي

أحتفلت محافظة تعز باليوم العالمي للسياحة بحفل وورشة عمل اقيمت بفندق السعيد بالمحافظة وفي تصريح للثورة،، أكد مدير عام مكتب السياحة بتعز صادق صلاح أن ورشة العمل المنعقدة تحت شعار (السياحة والطاقة محرك التنمية المستدامة) تتضمن ثلاث أوراق عمل تتركز بمجملها على المواءمة بين التنمية السياحية والطاقة المتجددة وأضاف: انه وبهذه المناسبة وجه محافظ المحافظة بدخول المواطنين مجاناً إلى الحدائق العامة تشجيعاً للسياحة الداخلية وتفاعلاً مع الحدث قدمت الفنادق والحدائق الخاصة خصماً يصل إلى ٣٠٪ للنزلاء وزوار الحدائق.

وكان وكيل وزارة السياحة المساعد الأخ / عبدالجبار الصلوي،، قد التقى سابقا مع وكيل المحافظة عبدالله أمير ومدير مكتب السياحة ناقشا خلال الاجتماع مشاركة وزارة السياحة في الاحتفال بالعيد الوطني للجمهورية اليمنية اليوبيل الذهبي لثورة ٢٦ سبتمبر المجيد والذي تزامن مع الاحتفال باليوم العالمي للسياحة.

من جانبه أشار وكيل وزارة السياحة المساعد/عبدالجبار الصلوي، إلى أن الهدف من زيارته للمحافظة هو إحياء لذكرى اليوبيل الذهبي للعيد الـ٢٦من سبتمبر واحتفاء باليوم العالمي للسياحة، مؤكدا أنه سبق وان اختيرت محافظة تعز من ضمن محافظات الجمهورية التي ستحيى بها الاحتفالات الخاصة بذلك، ومنها (أمانة العاصمة وحضرموت وإب وعدن والحديدة) مشيراً إلى أنه تم تسليط الضوء في الاحتفال حول الاستثمار لمصادر الطاقة النظيفة التي لا تسبب نضوب الموارد والتي تخلف آثاراً بيئية كبيرة.

وأضاف: إن هذه الطاقة المتجددة تعتبر استثماراً عالمياً وتوافقاً مع اليوم العالمي للأرض فقد قررت منظمة السياحة العالمية اختيار هذا الشعار وتلازم السياحة والطاقة النظيفية على حد سواء ، وقال انه استغل هذه الزيارة لتلمس القضايا التي تهم مكتب السياحة بالمحافظة والذي من الأهمية والضرورة القصوى أن تقوم السلطة المحلية بدعم هذه المشاريع والمتمثلة ببناء مبنى مكتب السياحة بالمحافظة بالإضافة إلى صالة تدريب لموظفي المكتب.

إلى ذلك قال وكيل المحافظة عبدالله احمد أمير أنهم بصدد إنزال مناقصة لهذه المشاريع قريباً، وكذلك مشروع شاليهات وادي الملك ضمن المشاريع التي ستنفذ بمناسبة اختيار محافظة تعز عاصمة للثقافة في اليمن .